

دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية (2010-2016)

أ/ رحال مراد
د/السعيد بريكة
جامعة أم البواقي

Abstract:

The study aims at identifying the role of financial policy in achieving economic diversification in Algeria, through exposure to its various effects on the variables that would achieve economic diversification, such as stimulating investment and developing some priority economic sectors such as agriculture and tourism. Over the past years, public authorities have used this financial policy as a tool to reach these goals by approving several programs, mainly a group of spending programs, as well as temporary exemptions for targeted economic sectors.

Keywords: Fiscal policy, Economic diversification, Government spending

المخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال التعرض لمختلف آثارها على المتغيرات التي من شأنها تحقيق التنوع الاقتصادي، كتحفيز الاستثمار، وتطوير بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛ مثل قطاعي الفلاحة والسياحة. وقد قامت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية إلى استخدام هذه السياسة المالية كأداة للوصول إلى هذه الأهداف، بإقرار العديد من البرامج والتمثلة أساسا في حزمة من البرامج الإنفاقية، إضافة إلى منح إعفاءات مؤقتة لقطاعات النشاط الاقتصادي المستهدفة.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، التنوع

الاقتصادي، الإنفاق الحكومي

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية، وذلك بغية تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة مثل تشجيع قطاعات اقتصادية بعينها أو استخدام هذه السياسة لمحاربة الكساد الاقتصادي والتضخم، وللوصول لهذه الأهداف تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات تتمثل في النفقات والإيرادات العامة. وقد تميزت السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 بمرحلتين أساسيتين، امتدت الأولى إلى غاية 2014 والتي اتسمت بزيادة كبيرة في الانفاق العمومي، سواء تعلق الأمر بنفقات التشغيل أو نفقات التجهيز، إضافة إلى إقرار العديد من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية وذلك بفعل الوضعية المالية المريحة التي عرفت الجزائر في تلك الفترة.

أما المرحلة الثانية فقد أسس لها قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث اتجهت السلطات العمومية إلى خفض الانفاق العمومي وزيادة نسب بعض الضرائب والرسوم بسبب التراجع الحاد في الموارد المالية للدولة بعد الانخفاض الكبير في أسعار البترول. إن أهم الأهداف التي سعت إليها السلطات العمومية من خلال السياسة المالية على اختلاف المراحل التي مرت بها يتمثل أساسا في رفع معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل، بما يخلص الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع المحروقات.

إشكالية الدراسة**ما مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع غاية في الأهمية وهو دور السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وهو ما جعله عرضة لمختلف الأزمات التي من الممكن أن تنجم عن انخفاض أسعار المحروقات، وهذا ما يستدعي البحث عن آليات لتطوير الاستثمار وتنويع مصادر الدخل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال الإجراءات المتبعة لتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر، ودور الإصلاحات الضريبية في تطويره، والتطرق لمختلف التحفيزات التي تم إقرارها

لدفع بعض القطاعات الاقتصادية مثل الفلاحة والسياحة، إضافة إلى بيان أهمية الانفاق في دفع القطاعات الاقتصادية، وأخيرا اقتراح مجموعة من الحلول التي من شأن العمل بها تفعيل السياسة المالية في الجزائر بما يضمن تنوع مصادر الدخل.
محاور الدراسة: ولإبراز الأهداف سابقة الذكر يمكن تقسيم المداخلة إلى أربعة محاور كما يلي:

أولاً: مفاهيم متعلقة بالسياسة المالية والتنوع الاقتصادي؛

ثانياً: السياسة المالية وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛

ثالثاً: أثر السياسة المالية على دعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛

رابعاً: أثر السياسة المالية على بعض القطاعات الاقتصادية (الفلاحة والسياحة).

أولاً: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والتنوع الاقتصادي

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وهي الأكثر استخداماً في الدول النامية كونها أكثر فاعلية من باقي أدوات السياسة الاقتصادية.

1- تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الاجراءات والتوجهات التي تتخذها الحكومات والتي تعكس أهداف وتطلعات المجتمع عن طريق تخصيص الموارد وهذا للتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل.¹

2- أدوات السياسة المالية:

تتمثل الأدوات الأساسية التي تبنى عليها السياسة المالية من:

1-2 النفقات العامة: تعبر عن مجموع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي عن طريق تخصيص الموارد قصد تحقيق مجموعة من الأهداف، مثل تحقيق نمو اقتصادي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتهدف أيضاً إلى إعادة توزيع الدخل من عن طريق زيادة الانفاق على قطاعات الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والمواصلات العامة.²
2-2 الإيرادات العامة: وتتمثل في حصيللة الضرائب والدين العام، وتهدف أساساً إلى تغطية النفقات العامة إلا أنها تتعدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية مثل تشجيع بعض القطاعات أو الحد من نمو قطاعات أخرى حسب التوجهات الاقتصادية للحكومة. وتمثل إيرادات الجباية البترولية نسبة تفوق أحيانا نسبة الجباية العادية في الدول التي تعتمد على صادرات البترول كمورد أساسي في دخلها.

3- مفهوم التنوع الاقتصادي

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية)، كما يعني التنوع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في الإمكانيات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات، حيث يعد التنوع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج.³

4- دوافع التنوع الاقتصادي: هناك من الأسباب الموضوعية التي تجعل معظم الدول تسعى إلى تنوع اقتصادياتها:⁴

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي المورد الرئيسي لاقتصاديات الكثير ومن الدول.
- تأثر موازنة هذه الدول بسبب تذبذب أسعار هذه الموارد..
- تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بهذه الدول.
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية.
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

5- أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي

5-1 اثر الانفاق على التنوع الاقتصادي: يتمثل أثر السياسة المالية في شق الانفاق على التنوع الاقتصادي في توجهات الدولة لتشجيع القطاعات الاقتصادية للمساهمة في الناتج الوطني، والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، ويتجلى ذلك من خلال استهداف الطلب الكلي عن طريق الانفاق الاستثماري وذلك بتوجيه الانفاق في هذا المجال إلى دعم القطاعات خارج المحروقات مثل السياحة والزراعة، فزيادة الانفاق الحكومي في هذه القطاعات يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي⁵ مما يحسن القدرة الإنتاجية لها. كما أن توجيه الانفاق الاستهلاكي والانفاق على الخدمات الأساسية يعزز رأس المال البشري بحيث يكون الركيزة الأساسية لعملية الإنتاج، بحيث تتوزع الطاقات البشرية على مختلف القطاعات الاقتصادية.⁶

5-2 أثر الإيرادات على التنويع الاقتصادي: ويتجلى أثر السياسة المالية في شق الإيرادات على التنويع الاقتصادي في الأنظمة الضريبية بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية من خلال أثرها على الاستثمار الذي يمثل من أهم المتغيرات التي من شأنها تحقيق تنويع مصادر الدخل في الدول التي ترتفع اقتصاديتها إلى قطاع واحد، ويظهر تأثير الضرائب على الاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الربح، فيزيد الميل الحدي للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب حداثة في الاستثمار.

وكذلك فإن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك بتقليل الطلب على المنتجات لارتفاع أسعارها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، إلا إذا قدمت الحكومة معونات تمنع ارتفاع أسعار السلع الموجهة للاستهلاك.

إضافة إلى أن التأثير السلبي للضرائب على الإنتاج قد يدفع أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضا للمقتطع من الضريبة، وباستخدام أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتهم. وبالمقابل فإن التأثير الإيجابي للضرائب يتحقق بتخفيض الضرائب على الأرباح ومنح إعفاءات على الأرباح المعاد استثمارها، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح المتحققة ومن ثم زيادة الاستثمارات.⁷

ثانيا: السياسة المالية وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات

كغيرها من الدول النامية دخلت الجزائر الألفية الثالثة أمام تحديات كبيرة خاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فهي مازالت تعتمد بشكل كبير قطاع المحروقات. لقد كان لزاما أن تتجه الجزائر خلال العشرية الماضية إلى تنويع الهيكل الاقتصادي و العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خارج قطاع المحروقات، وستعرض في هذا المحور لمختلف أدوات السياسة المالية، سواء تعلق الأمر بالإنفاق العمومي أو النظام الضريبي، والتي عمدت من خلالها السلطات العمومية إلى تحقيق الأهداف سابقة الذكر.

1- برامج الانفاق العمومي:

سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة باستخدام سياسة الانفاق الحكومي إلى دفع معدلات النمو خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك عن طريق تخصيص اعتمادات مالية كبيرة للاستثمار في البنى التحتية وبعض القطاعات مثل الفلاحة والسياحة.

1-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، ويتمحور حول الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز البنى التحتية في مجال الري والنقل، وكذا تحقيق التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية. إضافة إلى:

- تحقيق التوازن الجهوي؛
- إنشاء مناصب الشغل؛
- مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

يبين الجدول التالي التوزيع السنوي للاعتمادات المرصودة للمخطط حسب القطاعات المستهدفة:

الجدول رقم (01): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001

الوحدة: مليار دج

مناصب الشغل المستهدفة	المجموع	2004	2003	2002	2001	
148.800	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
50.750	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية البشرية والمحلية
230.000	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	قطاع الفلاحة والصيد البحري
/	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
580.000	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص: 194

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزء الأكبر من اعتمادات هذا البرنامج خصص للبنى التحتية، لما تلعبه هذه الأخيرة من دور مهم في بعث حركية في الاقتصاد، إضافة إلى أن الاستثمار في البنى التحتية من شأنه استيعاب أعداد كبيرة من اليد العاملة.

2-1 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005/2009)

خص برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الخماسي 2009/2005 باعتمادات مالية وصلت إلى حوالي 4203 مليار دينار. وقد تم التخطيط لهذا البرنامج على أساس المعطيات التالية:

8

- نمو المعدل السنوي للصادرات بـ 5%؛
 - معدل تضخم يبلغ 3%؛
 - سعر صرف الدينار مقابل الدولار 76 دينار جزائري.
- تم توزيع اعتمادات البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:
- الجدول رقم (02):المحاور الرئيسية لبرنامج التكميلي لدعم النمو -

الوحدة: مليار د ج

المبالغ	القطاعات
1908.5	تحسين ظروف المعيشة
1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
337.2	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	تطوير الخدمة العمومية
50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
4202.7	المجموع

المصدر: زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001،

مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص: 204

بعد أن ركز البرنامج السابق على البنية الأساسية، ركز هذا البرنامج على تحسين ظروف المعيشة، حيث رصد في هذا المجال 1908.5، ثم تأتي برامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.2 مليار دينار، وهذا قصد إكمال مشاريع المخطط السابق وإقامة مشاريع جديدة. و يهدف البرنامج إلى تدعيم مسار النمو المستهدف خلال الخماسي السابق.

1-3 برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)

يمتد برنامج الاستثمارات العمومية من سنة 2010 إلى 2014 بقيمة مالية تقدر بـ 286 مليار دولار، خصصت أكثر من 40 بالمئة منها للتنمية البشرية (التعليم، الصحة، السكن) ويتمحور حول إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، استكمال المشاريع القديمة (130 مليار دولار) كما يهدف برنامج الاستثمارات العمومية إلى⁹:

- تحسين التنمية البشرية؛

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
 - دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
 - التنمية الصناعية؛
 - تشجيع إنشاء مناصب شغل؛
 - تطوير اقتصاد المعرفة.
- ويقوم البرنامج في شقه الاقتصادي على النقاط التالية:
- الأشغال العمومية: 42 مليار دولار وذلك بغية مواصلة تحديث وتوسيع شبكة الطرق وزيادة قدرات الموانئ.
 - النقل: أكثر من 38 مليار دولار أمريكي من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية، وتحسين النقل الحضري، إضافة إلى تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
 - ما يقارب 07 مليار دولار لتهيئة البيئة والإقليم.
 - تحسين الخدمة العمومية (العدالة، الجماعات المحلية، إضافة إلى إدارة الضرائب والتجارة والعمل) وذلك من خلال تخصيص ما يقارب 24 مليار دولار.
 - أكثر من 13 مليار دولار تم رصدتها لقطاع الفلاحة وذلك لدعم الفلاحة والتنمية الريفية الذي تم الشروع فيه.
 - تخصيص ما يقارب 2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية في هذا المجال والتي قد تصل إلى 04 مليار دولار.
 - أكثر من 27 مليار دولار من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتحديث المؤسسات العمومية، كذا تطوير الصناعة البتروكيمياوية.
 - تخصيص مبلغ 30 مليار دولار لتطوير اقتصاد المعرفة عن طريق دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل منظومة التعليم وفي المرافق العمومية.

2- الإجراءات الضريبية لتشجيع الاستثمار خارج المحروقات

أقرت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية العديد من التدابير الضريبية لدعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات والتي تجلت من خلال الأمرين 03-01 و 08-06 المتعلقين بتطوير الاستثمار وما تضمناه من إعفاءات وتخفيضات ضريبية، إضافة إلى مختلف التحفيزات التي أقرتها قوانين المالية لسنوات (2008 - 2009 - 2010 - 2011 - 2012 - 2014 - 2015 - 2016). حيث يستفيد قطاع الاستثمار من مجموعة من الامتيازات الجبائية، ويتم منح هذه الامتيازات إما في إطار القانون العام كون المؤسسات المستفيدة من هذه المزايا جزءا من النسيج الاقتصادي وتسير هذه الامتيازات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أو في إطار الأنظمة الخاصة التي تتمثل في أنظمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

2-1 في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تستفيد المشاريع الاستثمارية المهيكلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من مختلف المزايا الجبائية، وذلك حسب نظامين الأول عام والثاني استثنائي، يمكن تلخيص أهم هذه المزايا فيما يلي¹⁰:

2-1-1 النظام العام:

تستفيد المشاريع الاستثمارية حسب هذا النظام في مرحلة الانجاز من الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إضافة إلى الإعفاء من حقوق نقل الملكية، أما في مرحلة في الاستغلال فتستفيد لمدة ثلاثة سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني.

2-1-2 النظام الاستثنائي: ويتضمن بدوره نظامين كما يلي:

- النظام المطبق على الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة والمتواجدة في المناطق تستدعي تميمتها مساهمة خاصة من الدولة: تستفيد هذه المشاريع في مرحلة الانجاز من الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية و الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة. أما في مرحلة الاستغلال فتستفيد من الإعفاء لمدة عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني

والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، إضافة إلى إعفاءات أخرى.

- النظام المطبق على المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني: تستفيد هذه المشاريع في مرحلة الانجاز من الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب، أما المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال فتتمثل في الإعفاء لمدة عشر سنوات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني و حقوق التسجيل.

2-2 في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف المستثمرين المؤهلين للاستفادة من جهاز القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من مجموعة من المزايا يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:¹¹

2-2-1 المزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة 252 من قانون التسجيل، للإقتناءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين من أجل خلق نشاطات صناعية؛
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع والخدمات المنتجة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء عندما تكون وسيلة أساسية للنشاط؛
- تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2-2-2 المزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال: اشترطت المادة الثانية من قانون المالية لسنة 2016 وجوب إعادة استثمار نسبة 30 بالمئة كحد أدنى من حصة الامتيازات الموافقة للإعفاءات والتخفيضات في أجل لا يتجاوز أربع سنوات ابتداءً من أول سنة تخضع نتائجها للنظام التفضيلي، وهذا حتى يتمكن المستثمرون من تمديد الاستفادة من الامتيازات الضريبية المتعلقة بكل من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني. وتتمثل أهم المزايا الضريبية الممنوحة للاستثمارات في إطار مختلف أنظمة الدعم فيما يلي:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات .

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بدءا من انطلاق النشاط.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات لمدة ثلاث سنوات، بدءا من تاريخ الإنجاز.

2-2-3 بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات:

تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفيض في السنوات الثلاثة الأولى ب 70 % و 50 % و 25%.

2-3 نظام القانون العام

تستفيد المشاريع في إطار هذا القانون من مجموعة الامتيازات حسب مناطق انجازها كما يلي:¹²

2-3-1 للاستثمارات المنجزة في الجنوب:

- دفع دينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات وتخفيض بنسبة 50 % بعد هذه المدة، بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؛
- دفع دينار واحد للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة، و بعد هذه الفترة تخفيض بنسبة 50% بعنوان مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة؛

2-3-3 للاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا:

- دفع دينار واحد للمتر المربع (م²) لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشرة سنوات، وتخفيض بنسبة 50 % بعد هذه المدة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية؛
- دفع دينار واحد (01) للهكتار لفترة تمتد من 10 إلى 15 سنة و بعد هذه الفترة، تخفيض بنسبة 50 % فيما يخص مبلغ إتاوة أملاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة.

3- تطور المشاريع الاستثمارية في الجزائر

تشير المعطيات إلى أن تطور عدد المشاريع في الجزائر ضعيف بالنظر إلى مختلف البرامج والتشريعات التي هدفت في مجملها إلى النهوض بقطاع الاستثمار، ففي الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2012 مثلا بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) 32004 مشروعا بقيمة 2546840 مليون دينار جزائري، منها 803057 مليون عبارة عن استثمارات أجنبية بين شراكة واستثمار أجنبي مباشر أي ما نسبته 01 بالمئة من مجموع الاستثمارات، في حين بلغت قيمة الاستثمار المحلي قيمة 1743783 مليون دينار.¹³

3-1 تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ خلال السنوات، لكن هذا التطور يبقى دون المأمول، خاصة أن الجزائر تحوز على إمكانيات كبيرة في هذا المجال.

الجدول رقم (03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2010-2015)
(- الوحدة) مليون دولار أمريكي)

السنوات	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر
2010	2300
2011	2580
2012	3052
2013	2661
2014	1488
2015	587-

Source: United Nations Conference on Trade And Development, World Investment Report 2016), p.236, Is available in the site: [http://unctad-\(Report\)worldinvestmentforum.org/](http://unctad-(Report)worldinvestmentforum.org/), on 25/02/2017

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه تذبذبا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعا طفيفا بين 2010 و 2012 لتصل إلى 3052 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد العائدات النفطية، مما أدى إلى فتح قطاعات جديدة للاستثمار مثل البنى التحتية والخدمات، كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي شهد نموا كبيرا خلال هذه الفترة. أما السنوات اللاحقة فقد شهدت انخفاضا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى رصيد سالب سنة 2015، ويرجع هذا إلى تدهور مناخ الاستثمار في الجزائر. كما أن هذا الانخفاض جاء رغم أن سنة 2013 عرفت تحسنا كبيرا في حجم الاستثمار الأجنبي عالميا، والذي ارتفع بنسبة فاقت 09

بالمئة ليصل إلى 1.45 ترليون دولار، كما شهدت هذه السنة أيضا ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية لتبلغ رقما قياسيا بقيمة 778 مليار دولار.¹⁴ ويعد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضا في الجزائر بالنظر إلى الإمكانيات التي تحوز عليها الجزائر في هذا المجال والمساعي التي بذلتها السلطات العمومية في هذا الإطار من إنشاء لوكالات متخصصة مثل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، وكذا حزمة التحفيزات الضريبية وغير الضريبية التي أُقرت عبر مختلف القوانين والتشريعات، ومن بين أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قلة الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال، فإحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات حتى ماي 2011 تشير إلى أن الجزائر وقعت على 46 اتفاقية استثمار ثنائية، وكذا 31 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي والتي تعتبر غاية في الأهمية بالنسبة للاستثمارات العابرة للحدود، فهذه الأخيرة تتضرر بشكل كبير إذا تم إخضاعها للضريبة بصفة مزدوجة، إضافة إلى 06 اتفاقيات استثمار دولية، وهو عدد ضئيل نسبيا كما تشير المقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): عدد اتفاقات الاستثمار الدولية في بعض الدول العربية حتى نهاية ماي 2011

الدول	اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقات الاستثمار الدولية أخرى	المجموع
الجزائر	46	31	06	83
مصر	100	49	15	164
تونس	61	49	07	117
المغرب	54	47	09	110

المصدر: إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات: <http://www.iaigc.net>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/26.

نلاحظ من معطيات الجدول أن الجزائر أضعف دولة في مجال توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار بمجموع بلغ 83 اتفاقية، في حين تأتي مصر في المرتبة الأولى بـ 164 تليها كل من المغرب وتونس بـ 117 و 110 اتفاقية على التوالي.

2-3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم أن السياسة الاقتصادية للدولة توجهت خلال السنوات الماضية إلى دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العديد من البرامج، وكذا عن طريق الاعتمادات المالية في برنامج الاستثمارات العمومية (

2010 – 2014)، إضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية، إلا أن عدد هذه الأخيرة لا يزال دون المأمول تحقيقه، والجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2016:

الجدول رقم (05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2010-2016)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور
2010	606737	560	607297	/
2011	658737	572	659309	% 08.56
2012	711275	557	711832	% 07.96
2013	747 387	547	747934	% 05.07
2014	852053	542	851511	% 14.00
2015	934569	532	934037	% 09.68
السداسي الأول 2016	1014075	438	1013637	% 08.50

Source: Ministère du L'industrie et des Mines, Bulletins d'information Statistique de , disponible sur le site: [http://la PME \(2011- 2012 – 2013- 2015-2016 www.mdipi.gov.dz, Consulté le 27/02/2017](http://la PME (2011- 2012 – 2013- 2015-2016 www.mdipi.gov.dz, Consulté le 27/02/2017)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا بمتوسط بلغ 08.96 بالمئة، حيث تطور عددها من 607297 مؤسسة سنة 2010 إلى 1014075 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2016، وهذا بسبب نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص، حيث ارتفع عدد مؤسسات القطاع الخاص بمعدل قدره 1.70 خلال فترة الدراسة، ويعزى هذا النمو إلى وجود العديد من الهيئات الداعمة لهذا النوع من المشاريع مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إضافة إلى تسهيل الحصول على القروض البنكية مع تخفيض الفوائد على هذا القروض التي وصلت إلى صفر بالمائة. أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد عرف عددها تراجعاً خلال الفترة بين 2010 و 2016، حيث انخفض عددها من 560 مؤسسة في 2010 إلى 438 سنة 2013، وهذا راجع إلى عمليات الخصخصة التي يعرفها هذا القطاع. ورغم التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يبقى غير كافٍ بالنظر إلى التدابير والتحفيزات والبرامج التي حظي بها هذا القطاع الذي أثبتت فعاليته في

عمليات التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور في العديد من دول العالم، والمقارنة بين الجزائر والدول التي عرفت اقتصادياتها مراحل انتقالية يؤيد هذا الطرح، وفيما يلي جدول يبين ذلك:

الجدول رقم (06) : مقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبعض الدول خلال سنة 2012

البلدان	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد السكان (ألف ساكن)	عدد م.ص.م لكل ألف ساكن
الجزائر	711832	38481	18.49
التشيك	939049	10505	89.39
سلوفاكيا	378049	5404	69.96
بولندا	1477671	38534	38.35
المجر	551076	9931	55.49

Source: European commission, Databases (Eurostat), is available in the site: www.7epp.eurostat.ec.europa.eu, Consulted 27/02/201

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر هي الأضعف بين مجموعة الدول التي شهدت اقتصادياتها فترات تحول، ففي الوقت الذي لم يقل فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول عن 38.35 مؤسسة لكل ألف ساكن، لم يتجاوز هذا العدد في الجزائر 18.49 مؤسسة لكل ألف ساكن، كما نلاحظ من خلال الجدول أن بعض الدول قد حققت قفزة نوعية في هذا المجال مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا.

ثالثا: أثر السياسة المالية لدعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات

إن معرفة أثر السياسة المالية على دعم الاستثمار خارج المحروقات، يتم عن طريق الوقوف على مدى فعاليتها، وذلك بتحكيم كل من سياسة الانفاق العمومي والسياسة الضريبية على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن مؤسسات دولية تُعنى بدراسة مناخ الاستثمار في مختلف الدول.

1 - تقييم سياسة الانفاق العمومي في مجال دعم النمو خارج قطاع المحروقات

هناك العديد من المؤشرات التي تهتم بالحكم على مدى فعالية سياسة الانفاق العمومي في تحقيق الأهداف المنوط بها تحقيقها مثل دعم النمو الاقتصادي، ومن هذه المؤشرات تلك الصادرة عن مؤسسة التنافسية العالمية، حيث يعتبر مؤشر إهدار الإنفاق الحكومي (Wastefulness of government spending) مؤشرا هاما يمكننا من الحكم على

فعالية سياسة الانفاق العمومي، ويهتم هذا الأخير بالتأكد من أن النفقات العمومية تم صرفها في الأوجه التي أعتدت من أجلها ويقاس حجم تبذير المال العام، فكلما زادت نسبة الاهدار أو التبذير في الانفاق العمومي دل ذلك على عدم فاعليته في تحقيق مختلف الأهداف، وفيما يلي جدول يوضح معدل الجزائر وترتيبها العالمي وفق هذا المؤشر خلال الفترة من 2010 إلى 2016:

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر حسب مؤشر إهدار الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2010 - 2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
75	76	74	101	116	79	64	الترتيب العالمي حسب مؤشر اهدار الانفاق الحكومي
3.1	3.1	3.1	2.8	2.4	3.0	3.3	معدل اهدار الانفاق الحكومي

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness, Geneva, Reports (2010 , 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016), Available at: <http://www.weforum.org/>, on 01-03-2017

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه ارتفاعا في حجم التبذير في الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، حيث انخفض المعدل من 3.3 في 2010 إلى 3.1 في 2016 (يقاس المؤشر الاهدار في النفقات الحكومية حسب معدل من 00 إلى 07، حيث كلما زاد المعدل دل ذلك على نسبة اهدار أقل، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على نسبة اسراف كبيرة في النفقات الحكومية)، وسجلت سنة 2012 أكبر حجم للإسراف في الإنفاق الحكومي، حيث وصل معدل الجزائر حسب هذا المؤشر إلى 2.4، محتلة بذلك المرتبة 116 بين 144 دولة شملها المؤشر، ويُعزى الارتفاع في حجم التبذير في النفقات العمومية إلى ارتفاع حجم هذه الأخيرة، حيث أن الزيادة الكبيرة التي شملت نفقات التجهيز بفعل برنامج الاستثمارات العمومية (2010 - 2014) الذي خصصت له اعتمادات مالية قدرت بـ 286 مليار دولار أدت إلى ضعف التحكم الجيد والرقابة على هذه النفقات، وبالتالي زيادة الفساد المرتبط بالإنفاق العمومي، وقد عاد معدل الاهدار في الانفاق الحكومي إلى الارتفاع ابتداءً من سنة 2015 ليصل في 2016 إلى 3.1، وذلك بسبب انخفاض النفقات العمومية بعد انخفاض أسعار البترول.

إن الأساس النظري الذي تقوم عليه برامج الانفاق العمومي هو تحفيز الطلب الفعال من خلال زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الانتاج، لكن الحجم الكبير

لهذه البرامج، أدى إلى توليد طلب ضخم عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية، فكان أثرها على معدلات النمو خارج قطاع المحروقات متواضعا مقارنة بحجم هذه البرامج التي تجاوزت الاعتمادات المخصصة لها ابتداءً من 2001 إلى 2014 مبلغ 452 مليار دولار، ليتم بذلك تلبية جزء كبير من هذا الطلب عن طريق الواردات، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 09.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 59.67 مليار دولار سنة 2014، أي بأكثر من ستة أضعاف خلال فترة تنفيذ هذه البرامج.

وفيما يلي جدول يوضح تطور القيم المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010 - 2015).

الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010 - 2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	% 6.3	% 6.2	% 7.2	% 7.3	% 5.7	% 5.0

Source : Banque d'Algérie, Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Alger, Rapports (2014 - 2015), disponibles sur le site: www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 03/03/2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفترة 2010 إلى 2015 شهدت نسب نمو متواضعة خارج قطاع المحروقات، رغم ضخامة الاعتمادات المالية المخصصة لدعم النمو، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 7.3 بالمئة، وهذا ما يؤكد على عدم فعالية برامج الانفاق العمومي في دفع النمو خارج قطاع المحروقات بسبب محدودية قدرة جهاز الإنتاج المحلي على استيعاب الطلب الناجم عن هذه البرامج، إضافة إلى نقشي ظاهرة الفساد المرتبطة ببرامج الانفاق العمومي.

2 - تقييم التحفيزات الضريبية في مجال دعم الاستثمار

يعتبر مؤشر الدفع الضريبي الذي تصدره مجموعة البنك الدولي من أهم المؤشرات التي تمكننا من تقييم التحفيزات الضريبية ومدى ملاءمة الأنظمة الضريبية لممارسة الأعمال.

1- 1 مؤشر دفع الضرائب

تصدر مؤسسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التابعة لمجموعة البنك الدولي منذ سنة 2003 تقريرا سنويا عن بيئة ممارسة الأعمال في 189 بلدا، وهذا التقرير يتضمن " مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يرتب البلدان من 1 إلى 189، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. ما يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أي أن البيئة

الإجرائية تُعتبر ملائمة وأكثر تشجيعاً لممارسة مختلف الأنشطة. ويرتب المؤشر متوسط المراتب المئينية (percentile rankings) التي يحصل عليها بلد معين في كل من الموضوعات العشرة التي يغطيها « تقرير ممارسة أنشطة الأعمال » والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل المؤشرات حسب مكوناتها¹⁵. ومن بين الموضوعات التي يغطيها هذا المؤشر موضوع الضرائب، حيث يُصدر منذ 2006 مؤشراً خاصاً بهذا الموضوع (دفع الضرائب)، وهو مؤشر يقيم مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي: ¹⁶

1-1-1 مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً: يشمل إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، خلال السنة الثانية من بدء النشاط، وتتضمن الضرائب المقتطعة ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب العمل التي يتحملها العامل. وجرت العادة أن تحصل الشركة هذه الضرائب من المستهلك أو العامل لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.

1-1-2 مؤشر الوقت المستغرق: يدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً، ويقاس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات وتسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، هي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة.

1-1-3 مؤشر نسبة إجمالي الضرائب: يقيس مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية التي تتحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري".

1-2 ترتيب الجزائر حسب مؤشر دفع الضرائب

تحتل الجزائر مراتب متأخرة جداً على الصعيد العالمي حسب هذا المؤشر، وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر خلال الفترة 2010-2016:

الجدول رقم (09) : ترتيب الجزائر حسب مؤشر دفع الضرائب خلال الفترة (2010 - 2016)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب العالمي حسب مؤشر سهولة دفع الضرائب	168	164	170	174	176	169	155
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	34	29	29	29	27	27	27
وقت التعامل مع السلطات الضريبية	451	451	451	451	451	385	265
إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية	%72.0	%72.0	%72.0	%71.9	%72.7	%72.7	%65.6

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Paying Taxes The Global Picture, Washington, Reports (2011 – 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 - 2017), Available at : www.pwc.com/payingtaxes, on 10-03-2017

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل مراتب متدنية جدا على المستوى العالمي، ضمن هذا المؤشر الذي يقيس مدى سهولة دفع الضرائب، فقد جاءت في المركز 168 سنة 2010 رغم ما تضمنه قانون المالية لنفس السنة من تحفيزات ضريبية مثل تمديد فترة الإعفاءات إلى ستة سنوات بالنسبة للمشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتخفيض بنسبة 50 بالمائة للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الشركات التي يوجد محل إقامتها في المناطق الواجب ترقيتها، في حين عرفت سنة 2011 تحسنا في الترتيب العالمي للجزائر، حيث احتلت المرتبة 164 بعد أن كانت تحتل المرتبة 168، ويأتي هذا التحسن بفعل انخفاض عدد المدفوعات السنوية من 34 إلى 29، مسجلة المرتبة 96 عالميا حسب هذا المؤشر الفرعي، ويمكن أن يُعزى هذا التطور إلى تحسن الإجراءات الجبائية المعمول بها بفعل التعديلات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2011، حيث نص على 22 تعديلا لقانون الإجراءات الجبائية، إضافة إلى توسيع مجال فرض الضريبة الجزافية الوحيدة والتي حلت محل الضريبة على الدخل الإجمالي (النظام الجزافي)، والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني لينقلص بذلك عدد المدفوعات السنوية. أما سنة 2012 فقد عرفت تراجعا لترتيب الجزائر

رغم بقاء جميع المؤشرات الفرعية على حالها، وهذا راجع إلى تحسن مراتب الدول التي كانت متأخرة على الجزائر. وفي سنة 2013 تراجعت مرتبة الجزائر حسب هذا المؤشر إلى الصف 174 رغم التحسن في المؤشر الفرعي (إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية). أما سنة 2014 فشهدت هي الأخرى تراجعا في مرتبة الجزائر حسب هذا المؤشر من 174 إلى المرتبة 176، ويأتي هذا التراجع رغم التحسن في المؤشر الفرعي المتعلق بعدد مدفوعات الضرائب سنويا، حيث انخفضت عدد المدفوعات إلى 27 بعد أن كانت 29، وذلك بفعل التعديلات التي مست قانون الإجراءات الجبائية، وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد المدفوعات السنوية فإن إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية قد ارتفعت إلى 72.7 بالمئة. وفي سنة 2015 تحسنت مرتبة الجزائر حسب مؤشر الدفع الضريبي لتحتل بذلك المرتبة 169، ويأتي هذا التحسن بفعل انخفاض وقت التعامل مع السلطات الضريبية من 451 ساعة إلى 385 ساعة، ويعزى التحسن في المؤشر الفرعي المتعلق بالوقت الذي تستغرقه المؤسسات في التعامل مع الإدارة الضريبية إلى مختلف الإجراءات التي تضمنها قانون المالية 2015 والهادفة إلى تبسيط إجراءات التعامل مع الإدارة الضريبية مثل منح إمكانية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اختيار الدفع السنوي. وعرفت سنة 2016 أحسن ترتيب للجزائر حسب مؤشر الدفع الضريبي، حيث احتلت المرتبة 155 عالميا، ويأتي هذا التحسن بفعل انخفاض معدل إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية من 72.7 بالمئة إلى 65.6 وكذا انخفاض عدد ساعات التعامل مع السلطات الضريبية من 385 ساعة إلى 265 ساعة، بعدما أصبحت النسبة الكبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (كل المؤسسات التي تحقق رقم أعمال أقل من 03 ملايين سنتيم) تخضع للضريبة الجزافية الوحيدة حسب نص قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ورغم التحسن الذي شهدته ترتيب الجزائر خلال سنة 2016 إلا أنها لا تزال تحتل مراتب متأخرة جدا على الصعيد الدولي أو حتى إذا تم مقارنتها بدول المغرب العربي، وفيما يلي جدول يبين ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب حسب مؤشر الدفع الضريبي خلال سنة 2016.

الجدول رقم (10): ترتيب دول المغرب العربي حسب مؤشر دفع الضرائب خلال سنة

2016

الدول	الترتيب حسب مؤشر الدفع الضريبي	عدد مدفوعات الضرائب سنويا	وقت التعامل مع السلطات الضريبية	إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية
الجزائر	155	27	265	65.6 %
تونس	106	08	144	60.2 %
المغرب	41	06	211	49.3 %

Source: The World Bank, International Finance Corporation, Paying Taxes The Global Picture, Washington, Report 2016, Is available in the -201703-11site:www.pwc.com/payingtaxes, on

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأنظمة الضريبية في كل من تونس والمغرب أكثر ملاءمة لممارسة الأعمال منها في الجزائر، فقد احتلت تونس المرتبة 106 عالميا، في حين جاء ترتيب المغرب متقدما مقارنة بتونس، حيث احتلت المرتبة 41، في الوقت الذي تقبع فيه الجزائر في المركز 155 عالميا. وهذا من الأسباب التي تجعل هذه الدول أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي من الجزائر، رغم الامكانيات الكبيرة التي تحوزها الجزائر في هذا المجال. إن هذه المعطيات تدل بوضوح على عدم جدوى السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وهو ما يؤكد فشل حزمة التحفيز الضريبية المقررة سواء في الأمرين 03-01 و 08-06 المتعلقين بتطوير الاستثمار، أو مختلف قوانين المالية، بل إن السياسة الضريبية حسب هذه المعطيات تعتبر من أكبر معوقات تطور الاستثمار في الجزائر على اعتبار أن ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال ككل وباقي المؤشرات الفرعية الأخرى أفضل من ترتيبها في المؤشر الفرعي لسداد الضرائب، والجدول التالي يبين ذلك:

الاقتصادية، خاصة قطاعي الفلاحة والسياحة.

1- السياسة المالية وقطاع الفلاحة

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ومن هذا المنطلق عملت السلطات العمومية على النهوض بهذا القطاع من خلال مختلف السياسات، حيث شرعت منذ سنة 2000 في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى إقرارها مجموعة من الامتيازات الضريبية الموجهة لهذا القطاع الحيوي.

1-1 سياسة الإنفاق الحكومي وقطاع الفلاحة

نال قطاع الفلاحة نسبة مهمة من الاعتمادات المالية لبرامج الإنفاق الحكومي التي انطلقت منذ سنة 2001 إلى غاية 2014، وذلك عبر تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث تم تخصيص مبلغ 65.4 مليار دينار في الخماسي الأول (2001-2004)، وأكثر من 13 مليار دولار تم رصدتها لدعم الفلاحة والتنمية الريفية في الخماسي الثالث (2010 - 2014).

1-2 الامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع الفلاحة

يمكن إجمال مجموعة الحوافز والامتيازات التي خصت بها السلطات العمومية قطاع الفلاحة فيما يلي: ¹⁷

1-2-1 الإعفاءات الدائمة:

- فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي: تعفى الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
- فيما يخص الضريبة على أرباح الشركات: تعفى إيرادات صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين والمحقة خصيصا مع شركائها، وإيرادات التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء وكذا الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه المصالح المؤهلة لوزارة الفلاحة، وإيرادات الشركات التعاونية للإنتاج، والتحويل، وحفظ وبيع المنتجات الفلاحية وكذا اتحاداتها المنصوص عليها قانونا، إضافة إلى المبيعات المحققة في محلات التجزئة المنفصلة عن مؤسساتها الرئيسية، وإيرادات عمليات التحويل التي تخص المنتجات أو شبه المنتجات باستثناء تلك الموجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان أو يمكن استعمالها كمواد أولية في الفلاحة أو الصناعة، إضافة إلى إيرادات العمليات المحققة مع المستعملين غير الشركاء التي رخصت بها التعاونيات أو اضطرت لقبولها.

- فيما يخص الرسم العقاري: تعفى المستثمرات الفلاحية مثل الحظائر والمرابط والمطامر.

1-2-2 الإعفاءات المؤقتة:

- فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي: تعفى من هذه الضريبة لمدة عشر سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في أراضي مستصلحة حديثا أو في المناطق الجبلية، كما تعفى لمدة ثلاث سنوات الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب وتمدد فترة الإعفاء إلى ست سنوات في المناطق الواجب ترقيتها.
- فيما يخص الرسم على القيمة المضافة: تعفى المواد والتجهيزات الفلاحية المكتتاة حسب صيغة القرض الإيجاري والمتمثلة في الأسمدة الأزوتية، و الفوسفاتية والفوسفو - بوتاسية والأسمدة المركبة، وكذا المواد الأساسية التي تدخل في صناعة أغذية الحيوانات، إضافة إلى الإيجارات المدفوعة في إطار القرض الإيجاري المتعلقة بالتجهيزات الفلاحية المصنوعة في الجزائر.

1-3 تطور قطاع الفلاحة

يمكن معرفة التطور الحاصل في قطاع الفلاحة من خلال تطور القيم المضافة لهذا القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الخام، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تطور القيمة المضافة في قطاع الفلاحة خلال الفترة (2010 - 2015) (الوحدة (مليار دج)

السنوات	القيمة المضافة في قطاع الفلاحة	الناتج المحلي الخام	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الخام
2010	1015.3	11991.6	08.46 %
2011	1183.2	14519.8	08.14 %
2012	1421.7	16208.7	08.77 %
2013	1640.0	16643.8	09.85 %
2014	1771.5	17205.1	10.29 %
2015	1936.4	16591.9	11.67 %

Source: Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, Statistiques, disponible sur le site: www.dgpp-mf.gov.dz, Consulté le 15/03/2017

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه تطورا نسبيا في القيمة المضافة المحققة في قطاع الفلاحة، حيث ارتفعت من 1015.3 مليار دينار في 2010 إلى 1936.4 مليار دينار في

2015، لكن بالرغم من هذا التطور إلا أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الخام لا تزال ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال معدل 11.67 بالمئة، ورغم أن هناك عوامل طبيعية متحركة في إنتاجية هذا القطاع، إلا أن السياسات والبرامج التي أتبعها السلطات العمومية في سبيل النهوض بهذا القطاع لم تحقق النتائج المرجوة منها بما في ذلك السياسة المالية بشقيها سواء تعلق الأمر بحزمة الاعفاءات والامتيازات الضريبية، أو الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من خلال البرامج الخماسية.

2- السياسة المالية وقطاع السياحة

باعتبارها مصدرا للعملة الصعبة، وأحد القطاعات التي بإمكانها استيعاب اليد العاملة، عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على النهوض بقطاع السياحة من خلال حزمة من السياسات ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. 2025

2-1 سياسة الانفاق الحكومي وقطاع السياحة

كغيره من القطاعات استفاد قطاع السياحة من اعتمادات مالية مهمة خلال السنوات السابقة، ففي الخماسي الثاني (2005 - 2009) خصص مبلغ 337.2 مليار دينار للتنمية الاقتصادية التي تعتبر تنمية قطاع السياحة من أهم محاوره.

2-2 الامتيازات الضريبية الموجهة لقطاع السياحة

يمكن إجمال مجموعة الحوافز والامتيازات التي خصت بها السلطات العمومية قطاع السياحة فيما يلي¹⁸:

- تخضع الأنشطة السياحية للمعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات المقدر بـ 23 بالمئة.
- إعفاء مؤقت لمدة عشر سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المؤسسات السياحية المنشأة من طرف المستثمرين الوطنيين أو الأجانب باستثناء الوكالات السياحية، وكذا الشركات الاقتصادية المختلطة التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي.
- إعفاء مؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري والبحري والجوي وإعادة التأمين والبنوك.

2-3 تطور إيرادات قطاع السياحة

رغم البرامج المسطرة والإجراءات التحفيزية للنهوض بقطاع السياحة، إلا أن إيرادات هذا القطاع لا تزال ضئيلة جدا، والجدول التالي يوضح تطور إيرادات السياحة الدولية في الجزائر.

الجدول رقم (13) : تطور إيرادات السياحة الدولية في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2014)

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	ايرادات السياحة الدولية	نسبة ايرادات السياحة الدولية إلى إجمالي الصادرات
2010	324.00	00.53 %
2011	300.00	00.39 %
2012	295.00	00.39 %
2013	326.00	00.47 %
2014	347.00	00.55 %

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالجزائر، متوفرة على

الموقع: www.data.albankaldawli.org/indicator، تاريخ الاطلاع: 2017/03/17

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه تذبذبا في إيرادات السياحة الدولية، ففي الوقت الذي شهدت فيه انخفاضا سنتي 2011 و2012 لتصل إلى 295 مليون دولار أمريكي، ويأتي هذا الانخفاض رغم ارتفاع عدد السياح الوافدين من 2070000 وافدا سنة 2010 إلى 2364000 وافدا سنة 2012¹⁸، وقد عاودت هذه الإيرادات الارتفاع سنتي 2013 و 2014 لتصل سنة 347 مليون دولار في 2014، كما نلاحظ أن نسبة إيرادات السياحة الدولية ضعيفة جدا إلى إجمالي الصادرات، حيث وصلت سنة 2014 إلى أكبر معدل والمقدر بـ 00.55 بالمئة، وتدل هذه الأرقام على أن السياحة في الجزائر لا تزال قطاعا هامشيا لا يساهم بشكل معتبر في جلب العملة الصعبة على عكس دول المنطقة مثل تونس والمغرب، ويمكننا القول أن ازدهار السياحة حتى وإن كان يخضع بالإضافة إلى العوامل الداخلية إلى أخرى خارجية، فإن السياسة المطبقة في الجزائر للنهوض بهذا القطاع لم تحقق أهدافها بما في ذلك السياسة المالية التي أقرتها السلطات العمومية بموجب مختلف قوانين المالية.

الخاتمة

رغم أن تحقيق التنويع الاقتصادي يرتبط بعدة عوامل، إلا أن السياسة المالية تعتبر واحدة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي من شأنها التأثير بالسلب أو بالإيجاب على التنويع الاقتصادي، وذلك عن طريق الآثار الجلية لها على تطور الاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي، وكذا دفع مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، وتشير المؤشرات التي حاولنا من خلالها تقييم السياسة المالية في الجزائر إلى عدم فعاليتها في تحقيق آثار إيجابية على مختلف المتغيرات التي من شأنها تنويع مصادر الدخل.

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

- رغم ضخامة برامج الانفاق الحكومي التي أقرتها السلطات العمومية خلال السنوات الماضية، إلا أن عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن استيعاب الطلب الناجم عنها أدى إلى تضاعف قيمة الوردات دون خلق قيم مضافة خارج قطاع المحروقات.
- إن ضخامة برامج الانفاق الحكومي، أدت إلى ضعف التحكم والرقابة على انفاقها، ليرتفع بذلك حجم الاسراف والفساد المرتبط بهذه البرامج، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة على الصعيد العالمي حسب مؤشر الاهدار في الانفاق الحكومي الذي تصدره مؤسسة التنافسية العالمية.
- رغم توسع السلطات العمومية في منح الإعفاءات والتخفيضات المؤقتة، إلا أن مؤشر إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية يشير إلى ارتفاع العبء الضريبي الذي يقع على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، حيث قدر سنة 2016 على سبيل المثال بـ 65.5 بالمئة، في حين يقدر المعدل العالمي بـ 40.6 بالمئة؛
- إن ثقل العبء الضريبي لا يعتبر المعوق الوحيد الذي يحول دون فعالية السياسة الضريبية في تطوير قطاع الاستثمار في الجزائر فكثرة الإقرارات الضريبية والأقساط والاشتراكات بما فيها تلك التي تخص الضرائب على العمال والرسم على القيمة المضافة والتي بلغ عددها 27 سنة 2016 تعتبر أحد المعوقات، إضافة إلى الوقت التي تستغرقه المؤسسات في التعامل مع السلطات الضريبية والذي وصل إلى 265 ساعة خلال نفس السنة، في حين بلغ المعدل العالمي 251 ساعة، وهذا يعبر بوضوح على مدى ثقل الإجراءات الإدارية التي تضطر المؤسسات الاقتصادية للتعامل معها؛

- إن المعوقات التي تحول دون تطور الاستثمار لا تقتصر على أدوات السياسة المالية، فمناخ الاستثمار في الجزائر بشكل عام لا يساعد على قيام الأعمال بدليل المراتب المتأخرة جدا التي تحتلها الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث احتلت سنة 2016 المرتبة 156 بين 189 دولة شملها المؤشر.
- رغم إقرار العديد من الحوافز الجبائية لدفع بعض القطاعات الاقتصادية بالغة الأهمية والتي من شأن تطورها تنويع مصادر الدخل في الجزائر، مثل قطاعي الفلاحة والسياحة، إلا أن هذه الأخيرة لا تساهم بشكل فعال في تحقيق إيرادات محل الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، فمساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام لم يتجاوز معدل 09.53 بالمئة خلال فترة الدراسة، أما مداخيل السياحة فقد وصل متوسطها بين 2010 و 2014 إلى 318.4 مليون دولار، وهو ما يمثل 0.46 بالمئة فقط من إجمالي الصادرات.

إن تفعيل السياسة المالية كمتغير أساسي لتطوير الاستثمار ودفع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بما يضمن تنويع مصادر الدخل في الجزائر لا بد أن يمر عبر مجموعة من الإجراءات والإصلاحات تشمل عدة مستويات.

1- تفعيل آليات الرقابة على الانفاق الحكومي، سواء عن طريق السلطة التشريعية أو عن طريق مختلف الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد، إضافة إلى اعداد دراسات تهتم بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، حتى لا تتحول اعتمادات هذه البرامج لتغطية الواردات بدلا من خلق قيم مضافة.

2- مع تأكد فشل سياسة التوسع في منح الإعفاءات الضريبية المؤقتة التي تجذب أكثر ما تجذب المؤسسات التي تتمتع بقدر كبير من الحرية في الحركة والتي تعود بفائدة أقل على الاقتصاد، فإن التوجه نحو تخفيض المعدلات بصفة دائمة سيكون له أثر ايجابي على مختلف المتغيرات التي من شأنها تحقيق التنويع الاقتصادي والتي يأتي الاستثمار على رأسها. فنقل العبء الضريبي على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر جعلته عائقا في وجه تطور الاستثمار، بدليل أن مؤشر إجمالي الدفع الضريبي قدر مجموع الضرائب المفروضة على قطاع الأعمال في الجزائر كنسبة من الربح التجاري ب 65.5 بالمئة، في حين يقدر المعدل العالمي ب 40.6 بالمئة، ومن ثم فإن أي مسعى نحو تفعيل السياسة الضريبية في مجال تطوير الاستثمار لا بد أن يمر عبر تخفيف العبء الضريبي المفروض على المؤسسة

الاقتصادية، وذلك عن طريق تخفيض المعدلات الضريبية المفروضة عليها، وهو ما قد يؤدي إلى تقليص حصيلة هذه الضرائب في المدى القصير لكنه سيساعد على خلق أوعية ضريبية جديدة ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية في المديين المتوسط والطويل.

3- إن عدم استقرار النظام الضريبي بسبب كثرة التعديلات التي تمس التشريع الضريبي سنويا، أدى إلى شيوع حالة من عدم اليقين، وخلق انطباعا لدى قطاع الأعمال أن السلطات العمومية ليست جديرة بالثقة في المسائل الضريبية، إضافة إلى زيادة عدد المنازعات الضريبية بين الشركات والإدارة الضريبية، وهو ما من شأنه إهدار الوقت والموارد المالية، ومن ثم وجب تفادي كثرة التعديلات التي توحى بأن السلطات تتعامل مع مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية بمنطق رد الفعل وليس انطلاقا من دراسات توصف الواقع وتستنشر المستقبل.

4- إن من أكبر العيوب التي يتسم بها النظام الضريبي الجزائري ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بدفع الضرائب، إضافة إلى العدد الكبير للمدفوعات، وهو ما يستدعي إصلاحات في هذا المجال على رأسها تبسيط إجراءات التصريح سواء السنوية أو الشهرية، خاصة فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات، إضافة إلى استخدام نظم المعلومات المتطورة في التصريح والتسديد والتواصل مع المكلفين.

5- إن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا يتوقف فقط على مدى ملاءمة النظام الضريبي الجزائري، بل إنه يتوقف على عوامل أخرى كثيرة من أهمها دعم سياسة الاتفاقيات الجبائية الدولية، خصوصا فيما يتعلق بالازدواج الضريبي، وهو ما يجب المضي فيه قدما لتفادي كل ما من شأنه عرقلة الاستثمار الأجنبي الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

6- إن جذب الاستثمار الذي يعد أساسيا في تحقيق التنويع الاقتصادي لا يتوقف على فعالية السياسة المالية في هذا المجال، بل يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والقانونية والإدارية ... إلخ، ومن ثم وجب العمل على تحسين مناخ الاستثمار، خاصة ما تعلق بتطهير الإدارة من كل مظاهر الرشوة والمحسوبية، وحل مشكلة العقار الصناعي، وإعادة النظر في القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري.

الهوامش:

- ¹. بشار أحمد العراقي، السياسة المالية وآليات تأثيرها في معدلات الفقر، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص: 166-167.
- ². عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية - الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 195.
- ³. طبائبية سليمة ولرباع الهادي، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص: 436.
- ⁴. نفس المرجع السابق، ص: 441.
- ⁵. بشار أحمد العراقي، مرجع سابق، ص: 177.
- ⁶. عبد الرحيم عبد الله محمد، بسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الإنفاق العام في العراق للمدة 2003-2013 دراسة تحليلية للاتجاهات والآثار، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 23، العراق، 2016، ص: 03.
- ⁷. غازي عنابة، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي (دراسة مقارنة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص: 370.
- ⁸. بودخد كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009/2010، ص: 194.
- ⁹. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، برنامج الاستثمارات العمومية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.andi.dz>، تاريخ الولوج: 2017/02/21.
- ¹⁰. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، متوفر على الموقع: <http://www.andi.dz>، تاريخ الولوج: 2017/02/22.
- ¹¹. المديرية العامة للضرائب، التدابير المتعلقة بالمزايا الجبائية، متوفرة على الموقع: <http://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الولوج: 2017/02/22.
- ¹². الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، نظام الحث على الاستثمار، نظام القانون العام، متوفر على الموقع: <http://www.andi.dz>، تاريخ الولوج: 2017./02/24.
- ¹³. نفس المرجع السابق.
- ¹⁴. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتأمين الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013، الكويت، 2014، ص: 70، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.iaigc.net>، تاريخ الولوج: 2017/02/25.
- ¹⁵. مجموعة البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الولوج: 2017./02/27.

¹⁶. مجموعة البنك الدولي، مؤشر دفع الضرائب، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.doingbusiness.org>، تاريخ الولوج: 2017/02/27.

¹⁷. Direction Générale des Impôts, **Bulletin d'information**, n° 35, Alger, Octobre 2008, pp. 02-03

¹⁸. Direction Générale des Impôts, **Bulletin d'information N° 43**, Alger, pp.04-05.